منه وقوله الذي هو نعمة بيان لكون الملزوم من افراد النعم وصريح كلامه يدل
على ان تلك النعمة التي هي التعظيم ملزومة للمعظمة لا للحمد فسقط قول
قال مع ان النعمة ليست ملزومة للحمد وقوله بعد ذلك وذكره لها لا يوجب
الملزوم لا موقع له ولا مساغ وجعل منه لا سهوا وقوله بتاهيله اياه سببية
متعلقة بتعظيم وقوله امتثالا علة للعلة التي هي اظهار الملزوم ويصح
كونه علة للعلية اي كون ما ذكر علة للاتيان المذكور واورد عليه
ان هذا مقام الثنا على رب العالمين والمناسب له التلبس بالذلة والخضوع
ظاهرا وباطنا فالاولى ان يقال الي بنون المتكلم ومن معه تواضعا لان فيما
تدل عليه النون من اسناد الفعل للمتكلم مع غيره اشارة الي احتقار
نفسه الي القيام بحق الحمد واجيب بان مراده اظهار التعظيم لغرض الا
متثال والتحدث بالنعمة وهذا لا ينافي التلبس بالذلة والخضوع
ظاهرا وباطنا بل المنافي لذلك التعاظم وكيف يكون الاظهار منافيا للتلبس
مع كثرة ما صدر عن النبي من التحدث بالنعمة في قوله انا النبي لا كذب
انا ابن عبد المطلب انا ابو القاسم الله يعطي وانا قاسم انا سيد ولد
ادم يوم القيامة ولا فخر الي غير ذلك مما تضمن اظهار تعظيم الله له وكان
الحال اشتبه على الكمال فظن ان اظهار التعظيم هو التعاظم او انه يستلزمه
وكلاهما ليس بصحيح   اي نحمده حمدا بليغا اي بالغا غاية الكمال او كثيرا
وبلاغته ما ذكر باعتبار ما افادته الجملة الفعلية من التجدد والاستمرار
او باعتبار تضمنها الثنا على الله بجميع الصفات بحسب المقام او باعتبار
كماله حيث صدر منه بحضور القلب وخشوعه واعاد الفعل ليبين
ربطه بما تعلق به في كلام المص للفصل الحاصل بكلام الشارح   اي
خلق قدرة الطاعة فينا القدرة الحادثة عند محققي المتكلمين كالاشعري
وهي عرض مقارن للفعل لا يتقدم عليه ولا يتاخر فيستغنى عنه
بذكر الطاعة ولذا قال قل لو اسقط لفظ قدرة لكان صوابا وقد يقال
المراد بحقيقة التوفيق بذكر ذاتيا انه فلا يستغنى باحد المتلازمين
عن الاخر والظاهر ان العلامة حمل القدرة على الاستطاعة فذكرها
ليدخل الكافر مع انه غير موفق وح فيكون اسقاط لفظ القدرة
صوابا

صوابا ليخرج الكافر كما ذكره وما ذكره العلامة الملوي لا يجدي نفعا في رده
تامل   لا مطلقا اي لا حمدا غير مقيد بكونه واقعا في مقابلة نعمة
واورد عليه ان تعليق الحمد على اسم الذات يفيد كون الحمد للذات
ايض وذلك حمد لا في مقابلة نعمة فقد حمد حمدين حمدا مطلقا وحمدا
في مقابلة نعمة كما نبه على ذلك السعد في قوله انه لم يخص الحمد لله على
ما انعم واجيب بان قوله لا مطلقا اي مطلقا بان لا يوقع الحمد في مقابلة
النعمة لا ينافيه تعليله المذكور لان معناه ح انه لما كان الاول واجبا
وكان الواجب اهم من المندوب لم يطلق الحمد على الاطلاق لئلا يخرج الاهم
بل قيده بالنعم ليحصل وان حصل غيره   لان الاول اي الحمد الواقع
في مقابلة النعمة لفظا او نية ابدا اذا وقع يقع واجبا اي مثابا عليه ثواب
الواجب لا بمعنى ان الله اذا انعم على عبده بنعمة يجب عليه ان يحمده عليها
بالحمد اللفظي او المنوي بحيث لو تركه عوقب والا لوجب عليه استغراق
عمره في الحمد لعدم تصور انفكاكه عن النعم ويمكن ان يقال ان الشكر
لا ينحصر فيما ذكر بل يعم اعتقاد انه ولي لجميع النعم ولا شك ان ذلك
واجب حقيقة ويمكن استغراق العمر فيه وعروض الغفلة لا يمنع استمرار
الاعتقاد كما ان عروض الغفلة في الايمان لا يزيله وعلى هذا التاني
يسقطها في قل   والثاني مندوب اي ما ليس في مقابلة
النعم لفظا او نية كما يدل عليه كلامه فانه قابل بالاطلاق قوله على
التوفيق فكيف يرد عليه ما اذا اطلق الحمد لفظا وقصد ايقاعه
في مقابلة النعمة كما توهمه بعضهم   اي دالة اي نسبة الدلالة الي
الطريقة مجاز عقلي والدال حقيقة هو الله والمراد بالطريقة الموصوفة
موفقة الادلة وبالطريق المتعلق المسائل المدلول عليها بالادلة
الموصلة للاعمال الصالحة او المراد بالاول الاعمال الصالحة وبالثاني
الصراط الموصل الي الجنة ويصح ان يراد بالاول الكشف عن القلوب
لتدرك الاشيا على ما هي عليه في الواقع ولا يصح ان يكونا بمعنى واحد
لوجود التغاير بين الدال والمدلول   وفي نسخة ونسأله هداية
طريقة اي الهداية لطريقة واليها وهذه النسخة اولى لرعاية

Copyright © King Saud University